



Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/TCD/1999/17  
18 June 1999  
ORIGINAL: ARABIC

UN LIBRARY & DOCUMENT SECTION  
25 JUN 1999

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن المهمة الاستشارية في الحسابات القومية  
إلى دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي

خلال الفترة  
٨-٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٩

إعداد  
د. كامل كاظم العضاض  
المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية

ملاحظة: الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

---

## محتويات التقرير

الصفحة	الموضوع	
٤	طلب المهمة ومدتها .....	١١-١
٤	شروط العمل المرجعية .....	١١-٢
٦	التنفيذ .....	١١-٣
٦	١-٣ مقابلات ومناقشات .....	
٧	٢-٣ دراسة الوثائق والدراسات المنهجية والتقارير .....	
	٣-٣ دراسة وتقويم المنهجيات المتبعة لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعاته حسب الأنشطة الإقتصادية وحسب الإمارات .....	
٧	٤-٣ دراسة الوضع الإحصائي ومصادر البيانات .....	
١٦	٥-٣ تقديم وتعريف بالنظام الجديد للحسابات القومية (SNA 1993) .....	
١٨	٦-٣ خطة عمل ( إرشادية ) مقترحة لتنفيذ النظام الجديد إلى جانب أساليب مقترحة لتحسين قاعدة الإحصاءات وتنسيقها .....	
١٩	٧-٣ زيارات ميدانية .....	
٢٠	توصيات أساسية ومقترحات .....	١١-٤
٢٣	الملاحق .....	١١-٥
٢٣	١-٥ أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المسؤولين والموظفين .....	
٢٤	٢-٥ قائمة بالنشرات والتقارير والدراسات التي تم الإطلاع عليها .....	
	٣-٥ جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ودورية بياناتها .....	
٢٥	٤-٥ بيان بأسماء الأشخاص الذين حضروا محاضرات الدورة التدريبية المكثفة	
٣٨	٥-٥ خطة عمل ( إرشادية ) لتطبيق نظام الحسابات القومية ( ١٩٩٣ ) في دولة الإمارات العربية المتحدة لغاية العام ٢٠٠٥م .....	
٣٩		



## تمهيد

نحاول في هذا التقرير المكثف العمل باتجاهين متوازيين على الرغم من إستحقاق كل واحد منهما لدراسة متخصصة ومنفصلة ؛ الإتجاه الأول هو محاولة تقويم الوضع الإحصائي في دولة الإمارات العربية المتحدة وكشف أهم نقاط الضعف والفجوات التي تعترض هذا الوضع حالياً ؛ والثاني هو تقديم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ للأمم المتحدة والتعريف به ومحاولة إعداد خطة عمل موضوعية للمباشرة في تطبيقه على مراحل هنا على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن ثم تطويره ليطبق على مستوى الإمارات المنضوية تحت لواء هذه الدولة لاحقاً .

إن شروط العمل المرجعية لهذه المهمة كانت تقتصر في الواقع على تقويم منهجيات العمل المتبعة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي بتوزيعاته المختلفة ، من وجهة نظر نظام الحسابات القومية الجديد ( ١٩٩٣ ) ، وتقديم المقترحات اللازمة بموجب خطة عمل عامة لتطبيق هذا النظام على مراحل . بيد أن تقديم منهجيات متطورة لنظام جديد ، حتى ولو كان ذلك مقنناً على وفق خطة إرشادية " ممرحلة " ، لا يمكن أن يكون مجدياً أو حتى واقعياً إذا لم يدرس واقع القاعدة الإحصائية ومصادر بياناتها وكيفية تنظيمها ؛ في الواقع لا يمكن الفصل بين الإثنين ؛ أي بين المنهجيات ومصادر البيانات . وعليه صار لزاماً علينا أن ندرس الوضع الإحصائي القائم ، وذلك على حساب التعمق في تقديم النظام الجديد ، لسببين أساسيين؛ الأول هو قصر مدة المهمة ( أسبوعين ) ؛ والثاني لعدم توفر الفرصة للمباشرة في تطبيق النظام الجديد أصلاً ، وذلك على الرغم من وجود الوعي به ( أي بالنظام الجديد) والإحاطة ببعض جوانبه الأساسية ، في الأقل ، من قبل المسؤولين الأساسيين عن إعداد الحسابات القومية في إدارة التخطيط في وزارة التخطيط الأستاذ / حمدي يوسف .

ولا بد من القول بان السيد مدير إدارة التخطيط كان ولا يزال يحرص على توفير مستلزمات تطبيق النظام الجديد بهدف تحديث وتعميق مؤشرات النمو والتخطيط. فهو الذي عمل على استقدام مستشار مختص من الاسكوا لهذا الغرض، وأكد على أهمية مراجعة منهجيات كل واحد من الباحثين بضمنهم منسق الحسابات القومية السيد حمدي يوسف، وذلك بهدف تطويرها.

ولم تكن التغطية النسبية لهاتين المسألتين ممكنة لولا التعاون البناء الذي قدمه جميع المسؤولين والزملاء في وزارة التخطيط ؛ ابتداءً بالتشجيع والمعاضدة التي أبدتها سعادة وكيل الوزارة الأستاذ أحمد عبدالله المنصور أو سعادة الدكتور حسن الحمادي الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية والبرامج بالوزارة .

ونود منذ البداية أن نتقدم بوافر الشكر والعرفان للأخ الأستاذ راشد عبد الرحمن النعيمي مدير إدارة التخطيط بالوزارة لتوجيهاته ولدعمه الأخوي وكذلك للأخ الأستاذ عبد القادر أحمد المساوي مساعد مدير إدارة التخطيط . كما نتوجه بالشكر للأخ الأستاذ حمدي يوسف ، المسؤول عن إعداد وتجميع تقديرات الحسابات القومية المتمثلة بالنواتج المحلي الإجمالي بتوزيعاته المختلفة على مستوى الدولة وعلى مستوى الإمارات ، لما أبداه من تعاون مخلص وفعال ؛ ولا نجافي الحقيقة بالقول بأنه يتمتع بالخبرة والإستيعاب، ناهيك عن الإحساس العالي بالمسؤولية ، للإضطلاع بمهام شاقة مثل إعداد الحسابات القومية وتطويرها في دولة الإمارات العربية المتحدة .

كما أشكر جميع الأخوة الزملاء في إدارة التخطيط ، وبالأخص الأستاذ أسامه إسماعيل عامر المسؤول عن قطاع الإستثمارات والمالية ، والأستاذ طالب عبدالأمير المسؤول عن قطاع النفط ، والأستاذ عبد الرحمن شلبي المسؤول عن قطاع التشييد والبناء، والأستاذ رامز بركات المسؤول عن قطاع الزراعة والأنسة الزميله حليمه سالم حمود المسؤولة عن قطاع التجارة الداخلية والفنادق ، والإخوة والأخوات المسؤولين عن بقية القطاعات ، الأنسة هاجر أحمد المطروشي والسيد أمير عابد جمال والسيد عبد الباقي السعدي والسيد السعيد علي موسى حجازي والسيد محمد علاء الدين حسنين .

ونسجل شكرنا كذلك للزملاء الأعزاء في إدارة الإحصاء وفي مقدمتهم الأستاذ ماجد سلطان نائب مدير إدارة الإحصاء والزميل الدكتور عبد الحميد البلداوي ، وغيرهم من الزملاء لما أبدوه من تعاون بناء وجاد .

لقد كشفت لنا هذه الدراسة عن ظاهرة أساسية، وهي تشتت وقصور آليات التنسيق لإعداد البيانات الإحصائية بمفاهيم ودوريات ومرجعيات موحدة على مستوى الدولة ، أي أن هناك كم كبير من البيانات ولكنه متناثر ولا يخضع لنظام تنسيقي فعال وهذا فضلاً عن

الضعف النسبي في القاعدة الإحصائية لبعض الأنشطة الأساسية ، مثل بحوث ميزانية الأسر ودراسات الإستهلاك والإنفاق ؛ وكذلك البحوث المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص ، وخصوصاً الاستخدام والإنتاج والإستثمار وغير ذلك . كما بينت الدراسة الحاجة الماسة إلى دعم وتعزيز إدارة الإحصاء في وزارة التخطيط ، باعتبارها دائرة مركزية تشمل الدولة بكاملها .

وعلى ذلك فقد خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات ندرج أهمها هنا ، وستجدون التفاصيل لاحقاً :

- ١- لابد من العمل على إرساء آلية فعالة للتنسيق لإنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية وتداولها على كافة المستويات . وهناك إقتراح عملي لكيفية البدء بوضع هذه الآلية موضع التنفيذ .
- ٢- يجب تخصيص كيان تنظيمي محدد لمهام إعداد الحسابات القومية ، كأن تصبح قسماً يسمى " قسم الحسابات القومية " ضمن إدارة التخطيط .
- ٣- العمل بدون إبطاء على إنشاء وحدات أو شعب أو أقسام للإحصاءات السلعية كالتشديد والبناء والصناعة التحويلية والقطاعات السلعية الأخرى ، على مراحل ضمن قسم الإحصاءات الإقتصادية في إدارة الإحصاء في وزارة التخطيط وتعزيزها بكل السبل الممكنة .
- ٤- إعداد ورشات تدريبية محلية للقائمين بإعداد الحسابات القومية ، فضلاً عن إفساح المجال لهم للمشاركة في ورشات العمل الإقليمية والدولية ؛ ويحبذ أن تُعطى فرص التدريب للكوادر من المواطنين وغير المواطنين الأساسيين في إعداد الحسابات القومية .
- ٥- تطبيق خطة العمل الإرشادية المقترحة من قبل المستشار والمشار إليها في الملاحق ، وذلك بدعم فني مستمر من الأسكوا للإشراف والمتابعة والتقييم .
- ٦- تنفيذ عدداً من المسوحات الإحصائية على مستوى الدولة ضمن خطة مسوحات مركزية يتفق عليها عن طريق لجنة أولجان التنسيق الإحصائي . وهذا يقتضي تنشيط هذه اللجنة أو اللجان وإعادة تفعيلها .
- ٧- المباشرة الفورية بإدخال الحاسبات الشخصية في جميع أعمال الإحصاء وعلى كافة المستويات ، ذلك لأنها تساعد ليس فقط على ميكنة العمل وتسريعه وزيادة دقته ، لكنها أيضاً تساعد على رفع الكفاءة الفكرية والعملية للعاملين وتقلل

الحاجة إلى التوسع في زيادة عددهم ، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية .

٨- إستخدام تقنية الإتصالات الإلكترونية والتوسع بإستخدامها على مراحل ، مثل الخطوط المباشرة ، والإنترنت ، وفتح المواقع وغير ذلك .

٩- توثيق كافة الإستثمارات والتعاريف والمنهجيات المستخدمة لإعداد الحسابات القومية ، وتعميمها على كافة الأجهزة المسؤولة عن تحليل البيانات وإعداد المؤشرات .

١٠- تطبيق توصيات بعثة صندوق النقد الدولي في تقريرها المعد في عام ١٩٩٣ .

١١- التنسيق مع وزارة المالية والصناعة لتطبيق توصيات إحصاءات مالية الحكومة التي صدرت حديثاً عن صندوق النقد الدولي .

#### ١- طلب المهمة ومدتها :

طلبت وزارة التخطيط ( إدارة التخطيط ) بكتابها الموجه إلى الأسكوا ( قسم التعاون الفني ) عن طريق السيد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبوظبي ، خدمات المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الإقتصادية منذ نهاية العام الماضي . ولكن بعد تعيين مستشار إقليمي جديد ليحل محل الأستاذ قطب الذي كان قد تقاعد قبل وصول الطلب ، فقد وافق سعادة الأمين التنفيذي د. حازم الببلاوي على إيفــاد د. كامل العضاض المستشار الإقليمي الجديد في الحسابات القومية والإحصاءات الإقتصادية إلى أبوظبي لتقديم الإستشارات المطلوبة خلال المدة من ٥/٨ - ٥/٢٢ / ١٩٩٩ .

#### ٢- شروط العمل المرجعية :

تضمن كتاب الممثل المقيم للإم المتحدة في أبوظبي المشار إليه أنفاً شرطين مرجعيين لخدمات المستشار المطلوبة من قبل إدارة التخطيط في وزارة التخطيط في أبوظبي :



١- مراجعة المنهجيات والأساليب المتبعة حالياً لتقدير الحسابات القومية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، في ضوء احتياجات ومعايير نظام الحسابات القومية الجديد ( ١٩٩٣ ) .

٢- وضع خطة عمل إرشادية شاملة لتطبيق النظام الجديد على مراحل .

بعد وصول المستشار إلى أبوظبي وتدارس شروط العمل المرجعية مع المسؤولين والفنيين في وزارة التخطيط وإدارة التخطيط ، أتضح بأنه لم تجر أية محاولة لتطبيق معايير النظام الجديد ( SNA 1993 ) في دولة الإمارات العربية المتحدة ، على الرغم من إطلاع السيد المسؤول وبعض الزملاء العاملين معه على إعداد تقديرات كلية وقطاعية للنتائج المحلي الإجمالي ، على بعض الجوانب الأساسية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ .

كما لوحظ بأنه إلى جانب الحاجة إلى تطوير منهجيات العمل ( تقديرات الحسابات القومية ) هنالك حاجة ملحة لتقويم ومعالجة مصادر البيانات وتنسيقها من خلال آلية واضحة، تضمن وحدة المفاهيم والتصانيف وفترات الإسناد ضمن هيكل تنظيمي لشبكة بيانات إحصائية وطنية متسقة وكفؤة .

وعليه صار لزاماً على المستشار الإقليمي أن يدرس إلى جانب دراسة منهجيات التقدير ، الوضع الإحصائي ومصادر البيانات . كما وجد من الضروري أن يجد وقتاً مناسباً لتقديم محاضرات تعريفية ذات طابع تطبيقي في بعض جوانبها عن النظام الجديد (SNA1993). وعليه ، فقد تم الإتفاق على أن تشمل شروط العمل المرجعية ( في حدود الزمن المتاح للمهمة) موضوعين آخرين ، هما :

٣- محاولة دراسة الوضع الإحصائي ومصادر البيانات على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة .

٤- تقديم محاضرات تدريبية في مكان العمل للتعريف بالنظام وعلى الأخص مايتعلق بهيكله وتصانيفه المختلفة وفي مقدمتها تصنيف الوحدات والقطاعات المؤسسية.

من أجل برمجة عمل المستشار في حدود الزمن المتاح لمهمته ، لابد من إستطلاع حاجات المسؤولين وتوقعاتهم ؛ وفي هذه الحالة كان لابد من إجراء مقابلات مع المسؤولين عن توجيه العمل ، وعقد مناقشات ومباحثات مع الزملاء الباحثين الذين يضطلعون مباشرة بمهمات إعداد الحسابات القومية في إدارة التخطيط ، ومع الزملاء المسؤولين عن إعداد البيانات الإحصائية في إدارة الإحصاء المركزية في وزارة التخطيط وفي غيرها .

### ٣-١ مقابلات ومناقشات :

قابل المستشار في اليوم الأول من مهمته سعادة وكيل وزارة التخطيط الأستاذ الفاضل أحمد عبدالله المنصور للتحية ولتلقى التوجيهات الخاصة بشروط العمل المرجعية ؛ ودار حديث مع سعادته ، حضره كل من السيد حمدي يوسف / مسؤول الحسابات القومية والدكتور عبد الحميد البلداوي / المحلل الإحصائي في إدارة الإحصاء في الوزارة ، حول أهمية تحسين قاعدة البيانات الإحصائية بغية تطبيق نظام الحسابات القومية ( ١٩٩٣ ) ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة لدراسة الوضع الإحصائي وتقويمه قدر الإمكان ، وبيناً بأن مثل هذا النشاط ضروري فعلاً ولكنه سيتجاوز شروط العمل المرجعية المقررة التي جاء المستشار للعمل بموجبها . ولكن سعادة الوكيل أبدى رغبته وتشجيعه للمستشار لتوسيع شروط عمله وذلك بإضافة موضوع تقويم الوضع الإحصائي وإعداد دوره تدريبية مركزه للتعريف بالنظام الجديد أيضاً .

أجرى المستشار مناقشات عديدة مع كافة الزملاء العاملين في إدارة التخطيط في الوزارة وفي مقدمتهم الأستاذ راشد عبد الرحمن النعيمي مدير هذه الإدارة ، وكذلك مع الأستاذ ماجد سلطان نائب مدير إدارة الإحصاء في الوزارة ( أنظر الملحق رقم ١ ) ، بهدف تلمس المشاكل والمعوقات التي تجابه العمل الإحصائي عموماً ، وإعداد الحسابات القومية خصوصاً . وقد كشفت لنا هذه المناقشات النافعة عن عدد من الصعوبات والمعضلات التي لابد من معالجتها بموضوعية وعلى مراحل ، كما سنبين لاحقاً .

### ٣-٢ دراسة الوثائق والدراسات المنهجية والتقارير :

من أجل الإطلاع على منهجيات العمل المتبعة في إدارة التخطيط لإعداد الحسابات القومية ، وكيفية إستخدامها في إعداد الدراسات التحليلية الكلية والقطاعية . لابد من دراسة كافة الوثائق والمخرجات المتاحة في كل من إدارة التخطيط المسؤولة عن إعداد الحسابات القومية ، وإدارة الإحصاء المركزية في نفس الوزارة ( التخطيط ) المسؤولة عن إعداد البيانات الإحصائية الأساسية لكافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ( أنظر الملحق رقم ٢ ) .

وقد ساعدت هذه الدراسات المستشار على تشكيل تصور أولي عن طبيعة المشكلات الإحصائية القائمة ، ولكن لابد من الإبتداء بدراسة المنهجيات المتبعة لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في إدارة التخطيط ، ولهذا الغرض قام المستشار ببحث هذا الموضوع مع كل مسؤول عن إعداد تقديرات كل قطاع أو نشاط على حده ، كما نبين في أدناه .

### ٣-٣ دراسة وتقويم المنهجيات المتبعة لإعداد تقديرات الناتج المحلي لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعاته حسب الأنشطة الاقتصادية وحسب الإمارات :

قام المستشار بمقابلة كل مسؤول من مسؤولي تقدير حسابات الأنشطة الاقتصادية في إدارة التخطيط في الوزارة ، بحضور السيد / حمدي يوسف باعتباره المنسق والمجمع للبيانات القطاعية وتوحيدها ضمن إطار عدد محدود من الحسابات والجدول الموحدة والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي .

ويُقَدَّر هذا الناتج المحلي بطريقتي الإنتاج والانفاق ، فنجده مرة موزعاً حسب الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدولة وعلى مستوى الإمارات السبعة المتحدة تحت لواء هذه الدولة . كما نجده مقدراً مرة أخرى من زاوية الاستخدام على مستوى الدولة . وهذا بالإضافة إلى إعداد حساب موحد للدخل القومي المتاح بعد أخذ الصفقات الخارجية وعوائد عوامل الإنتاج الصافية من الخارج في الحسابان . علماً بأن المفاهيم والتصانيف والتعاريف المعتمدة مستمدة من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ .

ويلاحظ بأن السيد / حمدي يوسف هو الشخص المنسق والمتفرغ الوحيد في عمله لإعداد الحسابات القومية ، أما مسؤولو القطاعات الأخرى الذين يعدون تقديرات القيمة المضافة الإجمالية والصافية للأنشطة الاقتصادية المختلفة، فهم أساساً مخططين قطاعيين مسؤولين عن تقويم وتحليل الأنشطة المسؤولين عنها ، وبالتالي فإن نشاطهم الخاص بإعداد الناتج المحلي لقطاعاتهم ( الأنشطة المسؤولين عنها ) يُشكل عملاً مضافاً ومطلوباً لغرض إعداد تقاريرهم القطاعية التقويمية أو التخطيطية . وهذا يعني بأنه ليس هناك كيان تنظيمي خاص بمهمة إعداد الحسابات القومية . ولعل في هذا الأمر خلل يجب تداركه ، وذلك لان إعداد تقديرات الحسابات القومية ، ناهيك عن تطبيق نظام متكامل كنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، يتطلب تفرغ كامل لأشخاص متمرسين بالعمل الإحصائي الاقتصادي ، مما يقتضي ، في الواقع ، تكوين شعبة أو قسم يضم الموظفين من ذوي التجربة والإطلاع والممارسة في إعداد الحسابات القومية ، ضمن إدارة التخطيط ، وبشرط تأسيس علاقات تنسيقية متينة مع إدارة الإحصاء المركزية من جهة ، ومع جميع الجهات الاتحادية والإقليمية المنتجة لكافة البيانات الإحصائية من جهة أخرى .

وفي أدناه نقدم عرضاً مركزاً يمثل خلاصة المداولات والمناقشات مع مسؤولي القطاعات ( الأنشطة ) الذين يعدون تقديرات " قطاعية " للقيمة المضافة الإجمالية والصافية للأنشطة المسؤولين عنها كمخططين بالأساس .

#### ( ١ ) - نشاط الزراعة والثروة السمكية :

محلل اقتصادي : السيد / رامز دعمش

بحضور : السيد / حمدي يوسف

تُستمد كافة البيانات المطلوبة لحساب القيمة المضافة الإجمالية والصافية من وزارة الزراعة ودائرة الزراعة والانتاج الحيواني في العين وبلدية أبوظبي ، بالإضافة الى البلديات الأخرى في الدولة .

ويُلاحظ بأن البيانات المتاحة في هذا النشاط عموماً ، جيدة ، لاسيما وان الوزارة أجرت بعض التعدادات منذ عام ١٩٧٥ ولغاية ١٩٩٠، وتقوم بتحديثها . كما أجرت وزارة

التخطيط مسحاً شاملاً لهذا النشاط في عام ١٩٩٧ ، بينما تمسك وزارة الزراعة سجلات عن تكاليف الانتاج الزراعي .

ولكن يبدو واضحاً بان تقويم مقدار شمولية هذه البيانات ، وخصوصاً بما يتعلق بتكوين رأس المال والمدخلات ، غير ممكن بدون الإطلاع على أساليب إعداد هذه البيانات واساليب تحديثها من قبل وزارة الزراعة . وهذا أمر غير متاح حالياً للمستشار .

هذا وقد أوضح المستشار للسيد رازم أسلوب معالجة الإعانات ، وهي على ثلاث مستويات :

- ١ - قسم يعتبر إعانات على الإنتاج وهي الإعانات المعطاة بخصوص مدخلات الإنتاج ، كالأسمدة والبذور وغيرها .
- ٢ - قسم يعتبر تحويلات رأسمالية ، كإعطاء المزارعين أجهزة ومعدات مجاناً .
- ٣ - إعانات على المخرجات، وهي التي تخص شراء منتجات المزارعين بأسعار خاصة .

(٢) - نشاط الصناعات الاستخراجية - النفط الخام بصورة أساسية :

الموظف المسؤول : السيد / طالب عبد الأمير

بحضور : السيد / حمدي يوسف

إن الطريقة المستخدمة لتقدير القيمة المضافة لنشاط استخراج النفط الخام لا تستند حالياً على بيانات مباشرة عن الإنتاج ( المخرجات ) والمدخلات من شركات النفط العاملة في الإمارات ، إنما هي مستمدة من مصادر ثانوية كمنظمة الاوبك ومن النشرات الدولية المعنية بإحصاء كميات النفط الخام المنتج والمصدر ومتوسطات الأسعار . وعليه فإن قيمة النفط الخام كمخرجات تُحسب من حاصل ضرب الكميات في متوسطات الأسعار المحتسبة، وليس من واقع الحسابات التي تعدها الشركات . وهذا التقدير " غير المباشر " يمتد إلى المدخلات التي تقدر بنسب مفترضة ، كما لا توجد بيانات عن تكوين رأس المال . وأما تعويضات المشتغلين فهي تقدر بمتوسطات مفترضة مضروبة بأعداد مشتغلين مقدره هي الأخرى بصورة غير مباشرة .

وتعليقنا هنا بان الصناعة النفطية الاستخراجية هي صناعة متطورة وأساسية جدا بالنسبة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ، ويبدو بأن البيانات المتوفرة من حسابات هذه الشركات لاتجهز لوزارة التخطيط ، مما يجعل التقديرات عرضة لهامش خطأ لايمكن تقدير حجمه حاليا . علما بأن هامش خطأ بمقدار ( ١% ) هنا له تأثيرات كبيرة على حسابات الناتج المحلي الإجمالي ككل ، لاسيما وإن إيرادات النفط تشكل أكثر من ٤٠% في بعض السنوات من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي . ولعل المعالجة المنطقية المطلوبة هي أن تقوم الشركات العاملة بتزويد وزارة التخطيط ( إدارة التخطيط أو إدارة الإحصاء ) بالبيانات التفصيلية عن الإنتاج والمدخلات والعمالة والأجور والأصول والخصوم وغير ذلك بهدف بناء حسابات الإنتاج والدخل وتكوين رأس المال لهذه الصناعة الأساسية . ومن المؤسف إن هذه الشركات قد تراجعت عما كانت تقدمه من بيانات في السابق إلى وزارة التخطيط .

أما الصناعات الاستخراجية الأخرى ، كإستخراج الرمل والحصى وغير ذلك ، فلا تتوفر عنها بيانات مباشرة ، ولكنها تقدر على أساس مدخلات نشاط التشييد والبناء ، وهذه بدورها هي ايضا تقديرات غير مباشرة . ولاشك بأن هناك حاجة إلى إجراء بعض الدراسات الصغيرة ، في الأقل ، لتقدير حجم الصناعات ومتوسطات مخرجاتها ومدخلاتها ، إن أمكن .

وجدير بالذكر بأن الاخ الباحث السيد / طالب يبذل جهدا خاصا لإعداد هذه التقديرات وكذلك تقديرات الناتج في الصناعة التحويلية ، وفق منهجية القيمة المضافة بصورة صحيحة، ولكن الفجوات في البيانات كبيرة ولا بد من سدها بطرق مباشرة

### ( ٣ ) نشاط الصناعات التحويلية :

يلاحظ هنا ، وبشكل أساسي ، بأنه لا تتوفر في دولة الإمارات ( على مستوى الدولة ككل ) بيانات دورية ( سنوية ) للأنشطة الصناعية ، بل هناك عدد من المسوحات المتتالية ، فهناك مسح صناعي أجري في عام ١٩٩٥ من قبل وزارة التخطيط وهناك مسح صناعي آخر نفذ لإمارة أبو ظبي عام ١٩٩٧ ، وهناك سجلات للصناعات التحويلية في بعض الإمارات وليس في جميعها . كما لا توجد مسوحات بالعينة للصناعات الصغيرة في إي من الإمارات

السبعة ، مما يجعل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مستندة إلى النسب والافتراضات خصوصاً وأنه لا يتوفر إطار محدثاً للصناعات الكبيرة والصغيرة على مستوى الدولة ، أي في جميع الإمارات .

#### ( ٤ ) نشاط التشييد والبناء :

الموظف المسؤول : السيد / عبد الرحمن شلبي  
بحضور : السيد / حمدي يوسف

نلاحظ هنا أيضاً ، بأنه لم يجر أي مسح ميداني ( شامل أو بالعينة ) لهذا النشاط ، بل تم الاعتماد على تقديرات تكوين راس المال في القطاعات المختلفة وهي الأخرى معدة عن طريق تقدير الانفاقات على المباني والانشاءات والآلات والمعدات ، ثم تقدر نسب للصيانة وتخصم نسب مقدرة للمدخلات ، اعتماداً على استمارة صغيرة محدودة تملء من قبل عينة صغيرة من المقاولين لا تتجاوز العشرين مقاول . وعليه لا تتوفر بيانات مفصلة عن تركيب هذه الصناعة ، ولأعن تفاصيل القيمة المضافة الإجمالية المستخرجة بطريقة غير مباشرة .

ومن خلال دراسة البيانات أو التقديرات المعدة للقيمة المضافة في هذا النشاط يلاحظ ارتباطها الطردي بحجم إنفاقات الدولة ، مما يدل على تأثير الافتراضات المستخدمة ، ولعل اختبار هذه التقديرات بالمقارنة مع بيانات حقيقية ميدانية سيكشف تبايناً كبيراً ، ولكننا في هذه المهمة غير متاح لنا إجراء مثل هذا الاختبار .

ولاشك هناك مجال كبير لتطوير إحصاءات التشييد والبناء ، إذ لا بد من تخصيص قسم أو شعبة لإعداد هذا النوع من الإحصاءات ضمن هيكل دائرة الإحصاء في وزارة التخطيط ، وذلك بسبب خصوصية وأهمية هذه الإحصاءات ، لاسيما وان هناك توصيات دولية حديثة تنظم معايير إعداد وتقييم هذا النشاط الحيوي . والآن المسؤول هنا يملك الحصافة الكافية لإعداد تقديرات القيمة المضافة بأفتراضات منطقية ولكن من الصعب الحكم على دقتها حالياً .

## ( ٥ ) نشاط العقارات :

يجري تقدير المخرجات هنا بطريقة معقولة وهي تقدير عدد الأبنية عن طريق تراخيص البناء والتعداد من جهة ، وتقدير متوسطات الإيجارات من إحصاءات الأسعار الميدانية التي تجمع دورياً من جهة أخرى . ولكن المدخلات تقدر بافتراض نسب تحكيمية ، تعوزها الموضوعية . كما تقدر الأجور وعدد العاملين بأسلوب الافتراض الذي يخضع للخطأ والذي لا بد من اختباره ، كما لا يجرى تقدير للأنشطة الثانوية في هذا النشاط على الرغم من أهميتها . ولاشك لا بد من سد هذه الفجوات عن طريق دراسات صغيرة بالعينة لاستخراج معاملات لتحسين تقديرات القيمة المضافة في هذا النشاط .

## ( ٦ ) نشاط الحكومة العامة ( المالية العامة ) :

الموظف المسؤول : السيد / أسامة اسماعيل عامر  
بحضور : السيد / حمدي يوسف

إن السيد / أسامة من الموظفين القدامى ويتمتع بالذكاء والمقدرة ، فضلاً عن متابعته لسنوات عديدة لإحصاءات مالية الحكومة . وهو مطلع على كافة الميزانيات المستقلة الخاصة بالإمارات والبلديات وكذلك ميزانية دولة الاتحاد ، فهو الذي يقوم بتوحيدها على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما يقوم بإعداد القيمة المضافة من واقع بيانات الأنفاق الموحدة ، وهو يعد أيضاً تحليلات الأنفاق والإيرادات العامة .

المشكلة الأساسية هنا كما يتفق معنا السيد / أسامة ، بأنه لا بد من تطبيق توصيات بعثة صندوق النقد الدولي التي دعت إلى تطوير إحصاءات الحكومة العامة ، بالاسترشاد بمعايير إحصاءات مالية الحكومة الحديثة .

## ( ٧ ) نشاط النقل والمواصلات والتخزين والاتصالات :

الموظف المسؤول : السيد / أمير جمال  
بحضور : السيد / حمدي يوسف



عموماً ، تتفق تغطية هذا النشاط مع التوصيات الدولية ، ويتم جمع وتحليل البيانات ، وكذلك تقدير القيمة المضافة ، بأسلوبين ، أسلوب الإنتاج ، وأسلوب عوائد عوامل الإنتاج ، استناداً إلى الميزانيات والحسابات الختامية المعدة للقطاع المنظم لكل من أنشطة النقل البحري والجوي والبري . أما القطاع غير المنظم للأنشطة الفرعية مثل نقل الركاب ( تاكسي وحافلات ) ، والشاحنات لنقل البضائع ، ومكاتب السياحة والسفر ، فهذه تستند إلى استفسارات شخصية وبحوث شخصية ، وتحديث أرقام مستمدة من تعدادات سابقة . كما يتم تحديث عدد السيارات من خلال بيانات عن عدد التراخيص الصادرة .

يبدو أن اللجوء للافتراضات منحصر في الأنشطة الفرعية الخاصة بنقل الركاب والشاحنات البرية ، مما يستدعي القيام ببعض المسوحات الصغيرة بالعينة لسد هذه الفجوات في قاعدة المعلومات عن هذه النشاط . إن الخبرة الشخصية والممارسة وتوفير البيانات المفصلة للقطاع المنظم من هذا النشاط تجعل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والصافي فيه مقبولة ، ويمكن القول بأن إحصاءات هذا النشاط جيدة ، وبحاجة إلى تحسين بسيط . كما أن الأخ الباحث هنا يتمتع بالخبرة الكافية للأضطلاع بهذه المهمة .

وقد أحيط الأخ الباحث بالتطورات الجديدة على معايير تقييم القيمة المضافة ، وكيفية بناء الحسابات لهذا القطاع ولغيره من القطاعات بموجب نظام الحسابات القومية الجديد ( ١٩٩٣ ) ، وقد ساهم هو بفعالية في تقديم مثال افتراضي ، جرى تركيب حساباته من قبلنا في الورشة التدريبية ، كمثال تطبيقي لحسابات النظام الجديد .

#### ( ٨ ) نشاط المال والتأمين :

الموظف المسؤول : السيد / عبد الباقي السعدي

بحضور : السيد / حمدي يوسف

يستند الباحث في تقدير الناتج المحلي لهذا النشاط إلى مفاهيم وتصانيف نظام ١٩٦٨ ، وتعد هذه التقديرات بأقل قدر من الافتراضات ، وذلك لأن هذا النشاط هو قطاع منظم ، وتتوفر ميزانياته وحساباته الختامية . أما المعالجة المنهجية لتقدير القيمة المضافة فهي سليمة من وجهة نظر النظام القديم ( ١٩٦٨ ) وقد أحيط الباحث علماً بالتعديلات

اللازمة بموجب النظام الجديد عند احتساب أو تقدير القيمة المضافة في النشاطين الفرعيين ، التمويل والتأمين ، والذي ينبغي أن يضيف لهما نشاط فرعي آخر هو صناديق التقاعد أو المعاشات ، وغيرها من المؤسسات المالية .

وقد تبين بأنه لا تتوفر بيانات عن جهاز الاستثمار في أبو ظبي ، كما أن تقديرات القيمة المضافة للنشاط الفرعي للصيرفة ( بيوت الصيرفة ) ، تستند في جزء منها على الافتراضات . ولكنها على أية حال ، لا تشكل نسبة كبيرة جداً من هذا النشاط . وبصح القول بأن تقديرات هذا النشاط مقبولة .

#### ( ٩ ) - نشاط الكهرباء والماء والغاز :

الموظف المسؤول : السيد / علاء محمد حسين

بحضور : السيد / حمدي يوسف

لقد وجدنا بأن هذا الموظف متابع لعمله ، ويحاول الحصول على البيانات من وزارة الكهرباء والماء ومن المحطات مباشرة بموجب استمارات جيدة التصميم وقد اقترحنا عدداً من التعديلات على بعضها ، ومنها تفصيل استعمالات الماء ، وإدخال بيانات مفصلة عن الغاز أيضاً ، كما اقترحنا تفصيل بيانات العمالة ، وعدلنا المعادلة الخاصة بتحديد مقدار الهدر والبيع المجاني وغيرها للكهرباء والمياه .

واعتقد أن الأخ الباحث يعدّ تقديراته بأقل قدر من الافتراضات ، وهي تقديرات جيدة ، لاسيما وأنه قد أحيط علماً الآن بكيفية حساب الإعانات من خلال توضيح أسلوب تقييم القيمة المضافة الذي قدمناه .

#### ( ١٠ ) نشاط التجارة الداخلية :

الموظفة المسؤولة : الانسة / حليلة سالم

بحضور : السيد / حمدي يوسف

تستند الانسة حليلة في إعداد الناتج المحلي في هذا النشاط ، بإشراف السيد حمدي يوسف ، إلى جدول أساسي تقدر فيه قيمة السلع المتداولة لكل إمارة ثم افتراض نسب لهوامش البيع بالجملة ولهوامش البيع بالمفرق . ولاستخراج هذه الهوامش يتم الاستناد إلى إحصاءات من إمارات أخرى أو حتى من دول مجاورة أخرى ، والآن بعد توفر مسح التجارة الداخلية لإمارة أبو ظبي ، فسيتم الركون إلى نسب الهوامش المستخرجة من هذا المسح .

وتعليقنا هنا بأننا بعد أن أوضحنا للباحثة أسلوب التقدير الموضوعي بموجب النظام الجديد نعتقد بأنه لا بد من إجراء مسح ميداني بالعينة في بقية الإمارات ، أو في بعضها ( كأمارتي دبي والشارقة في الأقل ) ، وذلك للوصول إلى نسب ومعاملات مقبولة، يمكن تعميمها على مستوى الدولة الاتحادية .

على ايه حال ، فإن هذا الأمر يتطلب مسحاً يطال كافة الإمارات في وقت واحد وبمفاهيم موحدة وباستمارات موحدة ، حينما تسمح الموارد المالية بذلك .

في ضوء ما تقدم من خلاصات عن المنهجيات المتبعة حالياً ، لا بد من القول بان هناك أنشطة تتوفر فيها بيانات مقبولة ، ولكن هناك أنشطة مهمة مثل النفط والتشييد والبناء والتجارة ، وهي أنشطة تشكل النسبة الأعظم في مجموع الناتج المحلي الإجمالي ، تعاني من ثغرات وبعض الضعف في قواعدها البيانية .

ولا ريب بان شركات النفط العاملة لديها كل البيانات التفصيلية المناسبة ، فإذا ما وفرتها لوزارة التخطيط ، نعتقد بان التقديرات الخاصة بهذا النشاط سوف تتحسن كثيراً .

أما بالنسبة لنشاطي التشييد والبناء والتجارة الداخلية ، فلا بد من التحول إلى أسلوب الإحصاءات الميدانية الدورية لهذين النشاطين . وهذا الأمر ينطبق وبقوة على نشاط الصناعة التحويلية .

هناك أنشطة صغيرة أخرى كالصناعة الاستخراجية الأخرى ( عدا النفط ) ونشاطات نقل الركاب ( التاكسي والحافلات ) وغيرها من الأنشطة الفرعية ، فإن إجراء دراسات صغيرة ميدانية كفيلاً بتحسين تقديراتها .

نعتقد بأن التحسين في قاعدة بيانات هذه الأنشطة الأساسية ( المسماة قطاعات ) ، يتمحور في اتجاهين ، الأول هو العمل على تقليل الركون إلى الافتراضات وزيادة الركون إلى البيانات الفعلية ، وهذه مصادرها إما ميدانية أو إدارية ، أما الميدانية فبعضها يمكن أن يغطي ببرنامج مسوحات حسب الإمكانيات المالية والقدرات التنفيذية . بينما البيانات الإدارية، وهي مهمة وتشكل نسبة كبيرة ، كإحصاءات النفط ، فإن توفيرها ممكن بدون تكاليف عن طريق استحداث علاقات تنسيقية جيدة ، والاتفاق على البيانات التي يمكن نشرها والبيانات التي لا يمكن نشرها ، ولكن يمكن أن تُستخدم فقط لاعداد الحسابات القومية ، دون أن تظهر بصورة منفصلة لبعض الأنشطة الفرعية ، إذا ما أريد ذلك .

أما الاتجاه الثاني فيطلب تطوير أقسام وشعب لإحصاءات الأنشطة السلعية في دائرة الإحصاء ، واعتبارها دائرة إحصاء مركزية ، مسؤولة عن تنسيق الإحصاءات على مستوى دولة الاتحاد بكاملها . إن دعم دائرة الإحصاء في وزارة التخطيط مطلوب لتطوير العمل الإحصائي وللمساعدة المخططين ولتوفير كافة البيانات الأساسية ليس فقط لاعداد الدراسات التخطيطية ، بل ولتطبيق نظام الحسابات القومية الجديد ( ١٩٩٣ ) ، والذي سيضع بيد المخططين ومتخذي القرارات أشمل وأفضل الأدوات التحليلية للاقتصاد الوطني .

### ٣-٤ دراسة الوضع الإحصائي ومصادر البيانات :

في ضوء المناقشات التي تمت مع معدي التقديرات القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي ، واستنادا الى الوثائق والتقارير والدراسات التي تم الإطلاع عليها ، تم تركيب جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ودورية بياناتها ، أنظر الملحق رقم ( ٣ ) .

لو درسنا هذا الجدول بتعمق لوجدنا بأن هناك كم كبير من البيانات الإحصائية من مصدرين أساسيين ، الاول المسوحات الميدانية ، والثاني البيانات والمعلومات الإدارية ، أي التي تنشأ لدى الوزارات والدوائر والإدارات المختلفة في كافة المستويات الحكومية . ولكن مايلفت النظر في هذا الجدول هو التشتت وعدم الانتظام في شمولية ودورية وتوقيتات هذه الأنشطة الإحصائية ، حيث سنلاحظ الآتي :

- ( ١ ) بعض المسوحات تنفذ لمرة أو مرتين فقط في إمارة واحدة أو إمارتين .
- ( ٢ ) بعض المسوحات تعم الدولة بكافة إماراتها ، ولكنها لا تنفذ بشكل دوري ، كما هي الحال في الإحصاء الصناعي والعمالة .
- ( ٣ ) هناك مسوحات لم تجر إطلاقاً على مستوى الدولة ككل .

ومعلوم بأن أهم خصوصية للعمل الإحصائي هي وحدة المفاهيم ووحدة الإسناد الزمني ووحدة الدلالة أو الشمول المكاني .

وحيثما لا تجرى المسوحات بإستمارات موحدة ولا في زمان واحد ولا بشموليات متجانسة ، ستختلف بالطبع الدلالات المفاهيمية لهذا الإحصاءات ، وتصبح المقارنات صعبة ، كما يصبح توحيد النتائج للتعبير عن حجم أوقيم الظواهر على مستوى الدولة ككل صعباً ، إذ لا بد من الركون الى الافتراضات او حتى التخمين للوصول الى الارقام ذات المدلول الوطني، مما يعني بأن هوامش الخطأ ستكون كبيرة ، وقد يضطر المسؤولون الى تكرار مسوحات على مستوى الدولة ككل .

لاشك بأن هناك مسوحات لها أهداف خاصة بإمارة معينة ، أو وزارة قطاعية معينة ، ولكن لا بد أولاً ، أن تخضع جميع المسوحات وعلى كل المستويات الى المعايير الإحصائية القياسية والمقررة دولياً . وهنا لا بد أن تكون هناك دائرة إحصاء مركزية على مستوى الدولة مسؤولة عن إعداد وتعميم هذه المعايير القياسية . وحيثما لا تتوفر مثل هذه الدائرة المركزية المؤهلة ، يمكن عندئذ تأليف لجنة وطنية عليا للإحصاءات لتنسيق العمل الإحصائي ولضمان تطبيق المعايير الدولية ، ولتنظيم تدفق البيانات الى الجهات المركزية والاتحادية الى جانب الجهات الاقليمية . حين تتوفر مثل هذه اللجنة ، فلا بد إذا من تفعيلها وتنشيطها لاداء دورها التنسيقي، ذلك لان مثل هذا الدور هو الذي يؤدي الى الاقتصاد بالتكاليف وتحقيق الاستخدام الامثل للبيانات المنتجة .

ولعل الدعوة الى التنسيق تأخذ ، في رأينا ، أولوية ، حيث أن التنسيق قد يقود الى وضع خطة وطنية متكاملة للمسوحات الإحصائية حسب ما يتوفر من موارد وأولويات لخدمة السياسات الحكومية الاتحادية والاقليمية والمحلية .

وانطلاقاً من هذا التصور رأينا أن نقترح عقد ورشة لمناقشة سبل تنسيق الفعاليات الإحصائية وتكامل البيانات ضمن منظومة أو شبكة للبيانات أو المعلومات الوطنية . ومقترحنا يمكن أن يلخص بالخطوات الآتية ، علماً بأنه لا يتطلب أية أعباء مالية مهمة :-

- ١ - بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن استقدام خبير لمدة ثلاثة أيام ، للمشاركة في هذه الورشة . ويتحمل البرنامج تكاليف هذا الخبير .
- ٢ - يمكن ان تساهم الاسكوا بمستشار إقليمي واحد أو اثنين لمدة ثلاثة ايام عندما تتقدم دولة الامارات بطلب إليها .
- ٣ - يمكن ان يساهم من ثلاثة الى خمسة باحثين جيدين من وزارة التخطيط والاجهزة الإحصائية والدوائر الاقتصادية في الامارات الاخرى أو الوزارات الاخرى وذلك بتقديم أوراق بحثية ، يمكن تحديد محاورها مسبقاً ، وتدفع لهم حوافز بالعملة المحلية لقاء جهودهم .
- ٤ - تنظم الورشة في قاعة مجهزة في وزارة أو فندق ، ويمكن أن تتحمل الجهة الاماراتية الداعية تكاليفها ، وفي كل الاحوال ، سوف لا تكون التكاليف مهمة ، بل حتى طفيفة جداً .
- ٥ - تقدم توصيات محددة لوضع خطة وطنية للتنسيق ، ومعايير لوضع خطة مسوحات دورية وغير دورية تعد لاحقاً من خلال لجنة أو لجان التنسيق الدائمة التي ستنشأ أو سيتم تفعيلها .

### ٥-٣ تقديم وتعريف بالنظام الجديد للحسابات القومية ( SNA 1993 ) .

نظراً لما لمسناه من حاجة لدى الموظفين المسؤولين عن إعداد التقديرات القطاعية ، للاطلاع ، على اساسيات النظام الجديد للحسابات القومية ( ١٩٩٣ ) ، رأينا من الضروري ان نعرف بهذا النظام ، وذلك عن طريق تقديم ورشة تدريبية لمدة ثلاثة ايام ، ولمدة ثلاثة ساعات تقريباً في كل يوم .

وعليه فقد تم إعداد برنامج تدريبي مكثف حضره الموظفون المعنيون في كل من إدارتي الاحصاء والتخطيط ، ( أنظر الملحق رقم ٤ ) .

برنامج الدورة التدريبية التعريفية المكثفة

الأيام	الموضوع	الوقت
السبت ١٩٩٩/٥/١٥	خلفية النظام الجديد وسماته العامة وهيكل حساباته	١٠,٠٠ - ١٣,٠٠
الاحد ١٩٩٩/٥/١٦	المتعاملون والتصنيف القياسي للوحدات والقطاعات المؤسسة	١٠,٠٠ - ١٣,٠٠
الاثنين ١٩٩٩/٥/١٧	المعاملات ، وتصنيفها وطرق التقييم والتسجيل بالحسابات المركزية	١٠,٠٠ - ١٣,٠٠

وهذا وقد تم توزيع ادبيات ومحاضرات مطبوعة الى المشاركين في الدورة . علما بأن نسختنا الشخصية من وثيقة نظام الحسابات القومية ( ١٩٩٣ ) باللغة العربية قد طلبت منا ، وأخذت فعلا ، على أن نحاول أن نجد بديلا عنها في قسم الإحصاء في الاسكوا لاحقا .

٦-٣ خطة عمل ( إرشادية ) مقترحة لتنفيذ النظام الجديد الى جانب أساليب مقترحة لتحسين قاعدة الإحصاءات وتنسيقها .

إنطلاقا من الهدف الاستراتيجي المتفق عليه من قبل جميع الدول الاعضاء في الاسكوا، وفي دول مجلس التعاون الخليجية وهو العمل على تطبيق نظام الحسابات القومية للامم المتحدة لعام ١٩٩٣ ، وفقا لخطة عمل إرشادية تراعي الظروف المحلية ، لكنها تشير الى مراحل تطبيق النظام خلال الخمس أو الست سنوات القادمة ، فقد وضعت الخطة المقترحة ( أنظر الملحق رقم ٥ ) .

- وعند دراسة هذه الخطة التأشيرية ، سنجد بأنها تقوم على العناصر الآتية :
- ١ - تسلسل الحسابات التي يمكن تنفيذها خلال ست مراحل تبدأ بالحسابات الجارية وتنتهي بالحسابات التابعة .
  - ٢ - هناك مرونة زمنية تصل الى ست سنوات لكي يتكيف كل بلد في تطبيق النظام حسب مرحله وفقا لظروفه واحتياجاته .
  - ٣ - هناك عمودان عريضان ( قبل الاخير والآخر ) يتضمنان ، في الاول أنواع المسوحات والفعاليات الاحصائية المطلوبة ، وفي الثاني نوع الدعم الفني الممكن من

منظمة الاسكوا مثلا . ولكن هذا لا يمنع من محاولة الحصول على مشورات ودعم فني من مصادر أخرى :

### ٧-٣ زيارات ميدانية :

قام المستشار بصحبة كل من الاستاذ / راشد عبد الرحمن النعيمي والاستاذ حمدي يوسف بزيارة دائرة تخطيط أبوظبي ، حيث قابل رئيس شعبة الاحصاء الدكتور / مطر أحمد ومساعدته كما قابل مدير الشعبة الاقتصادية السيد / بطي القببسي ونائبه السيد / عقيل الخوري، وذلك بهدف التباحث حول سبل تنسيق انتاج وتداول البيانات الاحصائية .

### ٤- توصيات أساسية :

تأسيا على ما تقدم توصي هذه الدراسة بالآتي :

- ١- لابد من العمل على إرساء آلية فعالة للتنسيق لإنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية وتبادلها على كافة المستويات . وهناك إقتراح عملي لكيفية البدء بوضع هذه الآلية موضع التنفيذ .
- ٢- يجب تخصيص كيان تنظيمي محدد لمهام إعداد الحسابات القومية ، كأن تصبح قسما يسمى " قسم الحسابات القومية " ضمن إدارة التخطيط .
- ٣- العمل بدون إبطاء على إنشاء وحدات أو شعب أو أقسام للإحصاءات السلعية كالتشبيد والبناء والصناعة التحويلية والقطاعات السلعية الأخرى ، على مراحل ضمن قسم الإحصاءات الاقتصادية في إدارة الإحصاء وتعزيزها بكل السبل الممكنة .
- ٤- إعداد ورشات تدريبية محلية للقائمين بإعداد الحسابات القومية ، فضلا عن إفساح المجال لهم للمشاركة في ورشات العمل الإقليمية والدولية ؛ ويحبذ أن تعطى فرص التدريب للكوادر من المواطنين وغير المواطنين الأساسيين في إعداد الحسابات القومية .
- ٥- تطبيق خطة العمل الإرشادية المقترحة من قبل المستشار والمشار إليها في الملاحق، وذلك بدعم فني مستمر من الأسكوا للإشراف والمتابعة والتقييم .



- ٦- تنفيذ عددا من المسوحات الإحصائية على مستوى الدولة ضمن خطة مسوحات مركزية يتفق عليها عن طريق لجنة أولجان التنسيق الإحصائي . وهذا يقتضي تنشيط هذه اللجنة أو اللجان وإعادة تفعيلها .
- ٧- المباشرة الفورية بإدخال الحاسبات الشخصية في جميع أعمال الإحصاء وعلى كافة المستويات ، ذلك لأنها تساعد ليس فقط على ميكنة العمل وتسريعة وزيادة دقته ، لكنها أيضا تساعد على رفع الكفاءة الفكرية والعملية للعاملين وتقلل الحاجة إلى التوسع في زيادة عددهم ، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية .
- ٨- إستخدام تقنية الإتصالات الإلكترونية والتوسع بإستخدامها على مراحل ، مثل الخطوط المباشرة ، والإنترنت ، وفتح المواقع وغير ذلك .
- ٩- توثيق كافة الإستثمارات والتعاريف والمنهجيات المستخدمة لإعداد الحسابات القومية ، وتعميمها على كافة الأجهزة المسؤولة عن تحليل البيانات وإعداد المؤشرات .
- ١٠- تطبيق توصيات بعثة صندوق النقد الدولي في تقريرها المعد في عام ١٩٩٣ .
- ١١- التنسيق مع وزارة المالية والصناعة لتطبيق توصيات إحصاءات مالية الحكومة التي صدرت حديثا عن صندوق النقد الدولي .

## كلمة شكر و عرفان

في ختام هذا التقرير يود المستشار الإقليمي التقدم بخالص الشكر والعرفان للأخ الأستاذ راشد عبد الرحمن النعيمي مدير إدارة التخطيط في الوزارة على دعمه ورحابته صدره وتوجيهاته النافعة ، فضلا عن رعايته . كما نتقدم ببالغ الشكر للأخ الأستاذ عبدالقادر أحمد المساوي مساعد مدير إدارة التخطيط على مساعداته الفعالة في إعداد هذا التقرير بحدود الوقت الضيق المتاح خلال هذه المهمة .

وكلمة شكر و عرفان لجميع الأخوة والأخوات ، وفي المقدمة منهم الأخ على عبدالله يونس مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية بالوكالة ، على دعوة العشاء والضيافة والتكريم . ندعو للجميع بالموفقيه والإزدهار في خدمة دولة الإمارات العربية المتحدة المزدهرة بإنشاء الله .

## إعتذار

يود الكاتب الاعتذار لما بدر منه من سهو، حيث لم يشر في صلب تقريره الى لقاءاته الثلاثة المهمة مع السيد عادل محفوظ خليفة الممثل المقيم للأمم المتحدة والذي نتوجه بالشكر العميق له لما قدمه لنا من دعم فعال، وخصوصا عند مشاركته لنا في لقاءنا الثالث معه لمقابلة السيد وكيل وزارة التخطيط، حيث بحثنا توصيات التقرير بالتفصيل بما فيها المقترح الخاص بإقامة ورشة عمل تنسيقية في اكتوبر/تشرين القادم.

كما فانتا أن نشير الى التقرير المفيد عن نظام الرقابة والتقييم في دولة الامارات العربية المتحدة، الذي أعده برنامج الإنماء للأمم المتحدة والذي أطلعنا عليه السيد الممثل المقيم؛ فقد استفدنا بالفعل من هذا التقرير رغم ملاحظتنا الفنية حوله.

ملحق رقم ( ١ )  
أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم  
من المسؤولين والموظفين في وزارة التخطيط

وكيل الوزارة	سعادة أحمد عبدالله المنصور
الوكيل المساعد لوزارة التخطيط	سعادة د . حسن يوسف الحمادي
للشؤون الإدارية و المالية والمتابعة	
مدير إدارة التخطيط	الأستاذ راشد عبد الرحمن النعيمي
مساعد مدير إدارة التخطيط	الأستاذ عبد القادر أحمد المساوي
نائب مدير إدارة الإحصاء	الأستاذ ماجد سلطان العلي
مسؤول الحسابات القومية	الأستاذ حمدي يوسف
مسؤول القطاع المالي الحكومي	الأستاذ اسامة اسماعيل عامر
محلل إحصائي في إدارة الإحصاء	الأستاذ د . عبد الحميد البلداوي
	من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الممثل المقيم	الأستاذ عادل محفوظ خليفة

ملحق رقم ( ٢ )

قائمة بال نشرات والتقارير والدراسات

التي تم الإطلاع عليها

١-	دولة الإمارات العربية المتحدة	وزارة التخطيط " دليل وزارة التخطيط "
٢-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" دليل إعداد الخطة الخمسية الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة - ١٩٨١-١٩٨٥ "
٣-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" دولة الإمارات العربية المتحدة في أرقام ٩٦ / ١٩٩٧ "
٤-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" التقرير الإقتصادي السنوي - ١٩٩٧ "
٥-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" الحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٨ - ١٩٩٣ "
٦-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" التطورات الإقتصادية والإجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ "
٧-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة "
٨-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" النشرة السنوية لإحصاء الشركات المساهمة العامة ( البنوك / شركات التأمين ) ١٩٩٦ "
٩-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" الوضع السكاني في بعض دول مجلس التعاون الخليجي "
١٠-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" النشرة السنوية للأسعار - تجزئة وجملة ١٩٩٧ "
١١-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" النشرة السنوية لإحصاء الفنادق - ١٩٩٧ "
١٢-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٥ - ١٩٩٧ "
١٣-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ "
١٤-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" الإحصاءات الحيوية - المواليد والوفيات ١٩٩٦ "
١٥-	دولة الإمارات العربية المتحدة	" دراسة تحليلية حول قطاع الزراعة - تطوره - قضاياها آفاق التطور - ١٩٨٥ - ١٩٩٠ "
١٦-	دولة الإمارات العربية المتحدة	صندوق النقد الدولي - الإدارة العامة للإحصاءات - " الإمارات العربية المتحدة - المذكرة التفسيرية لتغطية الأنظمة الإحصائية - عن الفترة ١٦-١٩ يونيو ١٩٩٣ "

ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية (مسوحات وغيرها) حسب الجهات القائمة بها ومصدرها ودورية البيانات

العمالة		السكان		الأنشطة								
الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الحكومات *
				شامل	عينة					شامل	عينة	
ليس له دورية	١٩٩٥	وزارة التخطيط	-	X	-	ليس له دورية	١٩٩٥	وزارة التخطيط	-	X	-	١- الإتحاد (وزارة التخطيط) ٢- أبوظبي
عدد موظفي الدوائر الحكومية أبوظبي	١٩٩٧	دائرة التنظيم و الإدارة	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٣- دبي ٤- الشارقة ٥- رأس الخيمة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦- عجمان ٧- الفجيرة
دوريا *	١٩٩٧	الدائرة الاقتصادية	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٨- أم القيوين ٩- وزارة قطرية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- وزارة قطرية
سنويا عدد الموظفين الإحصائيين فقط	-	دائرة شئون الموظفين الإحصائية	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- وزارة قطرية

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارات فقط

ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية (مسوحات وغيرها) حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ودورية البيانات

الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . م		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . م		الأنشطة
				شامل	عينة					شامل	عينة	
ليس له دورية	١٩٨١	وزارة التخطيط وزارة المالية	-	X	-	سنوياً	١٩٩٧	متنوعة	X	-	-	١- الإتحاد الحكومات *
ليس له دورية	١٩٨٥	وزارة المالية	-	X	-	سنوياً	١٩٩٧	متنوعة	X	-	-	٢- وزارة التخطيط (ووزارة أبوظبي)
مسح *	١٩٩٧	دائرة التخطيط غرفة تجارة ومصناعة دبي	-	X	-	سنوياً *	١٩٩٧	متنوعة	X	-	-	٣- دبي
دورياً *	١٩٧٧	مصناعة دبي الدائرة الاقتصادية	-	-	X	-	-	-	-	-	-	٤- الشارقة
دورياً *	١٩٩٧	الاقتصادية	-	X	-	-	-	-	-	-	-	٥- رأس الخيمة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦- عجمان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧- الفجيرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨- أم القيوين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- وزارة قطاعية اتحادية

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارة فقط



ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية ( مسوحات وغيرها ) حسب الجهات القائمة بها ومصدرها ومدورية البيانات

الدورية	الحسابات القومية				الأمم والخدمات الإجتماعية				الأنشطة الحكومات *	
	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية شامل	الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية		م . ميدانية شامل
سنوياً	١٩٩٨	وزارة التخطيط	-	-	سنوياً	١٩٩٧	وزارة الداخلية	X	-	١- الاتحاد ( وزارة التخطيط )
سنوياً *	١٩٩٨	وزارة التخطيط	-	-	-	-	-	-	-	٢- أبوظبي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣- دبي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤- الشارقة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥- رأس الخيمة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦- عجمان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧- الفجيرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨- أم القيوين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- وزارة قطاعية التحارية

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تخصص بالإمارة فقط



ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية (مسوحات وغيرها) حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ودورية البيانات

الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . م		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . م		الأنشطة
				شامل	عينة					شامل	عينة	
تعداد السكان والمنشآت	١٩٩٥	وزارة التخطيط	-	X	-	دوريا	١٩٩٧	وزارة التخطيط	X	-	-	١- الإتحاد (وزارة التخطيط)
-	-	-	-	-	-	مسح*	١٩٩٧	دائرة التخطيط	-	X	-	٢- أبوظبي ٣- دبي ٤- الشارقة ٥- رأس الخيمة ٦- عجمان ٧- الفجيرة ٨- أم القيوين ٩- وزارة قطاعية اتحادية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارة فقط

ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية (مسوحات وغيرها) حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ودورية البيانات

الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . مبيانية		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . مبيانية		الأنشطة
				شامل	عينة					شامل	عينة	
سنويا	١٩٩٧	وزارة التربية الجامعة	X	-	-	سنويا	١٩٩٧	وزارة المالية	X	-	-	١- الإتحاد (وزارة التخطيط)
سنويا	١٩٩٧	-	X	-	-	سنويا * سنويا	١٩٩٧ ١٩٩٧	دائرة المالية دائرة المالية	X X	- -	- -	٢- أبوظبي ٣- دبي ٤- الشارقة ٥- رأس الخيمة ٦- عجمان ٧- الفجيرة ٨- أم القيوين ٩- وزارة قطاعية اتحادية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارة فقط



ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية ( مسوحات وغيرها ) حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ومدورية البيانات

الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الأنشطة
				شامل	عينية					شامل	عينية	
سنويا	١٩٩٧	جهات متنوعة	X	-	-	سنويا	١٩٩٧	وزارة الداخلية	X	-	-	١- الإتحاد ( وزارة التخطيط )
سنويا*	١٩٩٧	جهات متنوعة	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٢- أبوظبي ٣- دبي ٤- الشارقة ٥- رأس الخيمة ٦- عمان ٧- الفجيرة ٨- أم القيوين ٩- وزارة قطاعية التحادية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تخصص بالإحصاء فقط

ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية ( مسومات وغيرها ) مسبب الجهات القائمة بها ومصادرهما ودورية البيانات

الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . م		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . م		الأنشطة
				شامل	عينة					شامل	عينة	
سنويا	١٩٩٦	وزارة التخطيط	X	-	-	شهريا	١٩٩٧	وزارة التخطيط	-	-	X	١- الإتحاد ( وزارة التخطيط )
* سنويا	١٩٩٨	الجمارك	X	-	-	* شهريا	١٩٩٨	دائرة التخطيط	-	-	X	٢- أبوظبي
* سنويا	١٩٩٨	الجمارك	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٣- دبي
* سنويا	١٩٩٨	الجمارك	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٤- الشارقة
* سنويا	١٩٩٨	الجمارك	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٥- رأس الخيمة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦- عجمان
* سنويا	١٩٩٨	الجمارك	X	-	-	-	-	-	-	-	-	٧- الفجيرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨- أم القيوين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- وزارة قطاعية اتحادية

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارات فقط

ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية ( مسوحات وغيرها ) حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ومدورية البيانات

الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الأنشطة
				شامل	عينة					شامل	عينة	
سنوياً	١٩٩٨	المصرف المركزي وشركات التأمين	X	-	-	سنوياً	١٩٩٧	وزارة الكهرباء	X	-	-	١- الإتحاد ( الوزارة )
-	-	-	-	-	-	سنوياً	١٩٩٧	دائرة محلية	X	-	-	٢- أبوظبي
-	-	-	-	-	-	سنوياً	١٩٩٧	دائرة محلية	X	-	-	٣- دبي
-	-	-	-	-	-	سنوياً	١٩٩٧	وزارة الكهرباء	X	-	-	٤- الشارقة
-	-	-	-	-	-	سنوياً	١٩٩٧	وزارة الكهرباء	X	-	-	٥- رأس الخيمة
-	-	-	-	-	-	سنوياً	١٩٩٧	وزارة الكهرباء	X	-	-	٦- عجمان
-	-	-	-	-	-	سنوياً	١٩٩٧	وزارة الكهرباء	X	-	-	٧- الفجيرة
-	-	-	-	-	-	سنوياً	١٩٩٧	وزارة الكهرباء	X	-	-	٨- أم القيوين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- وزارة قطاعية اتحادية

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارة فقط



ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية (مجموعات وغيرها) حسب الجهات القائمة بها ومصادرها ودورية البيانات

الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الدورية	آخر سنة متوفرة	الجهة المسؤولة	إدارية	م . ميدانية		الأنشطة
				شامل	عينة					شامل	عينة	
مع التعداد	١٩٩٥	التخطيط	-	X	-	مع التعداد	١٩٩٥	التخطيط	-	X	-	الحكومات *
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١- الإتحاد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢- أبوظبي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣- دبي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤- الشارقة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥- رأس الخيمة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦- عجمان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧- الفجيرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨- أم القيوين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- وزارة قطاعية اتحادية

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارة فقط



ملحق رقم ( ٣ )

جدول يبين أنواع الأنشطة الإحصائية ( مسوحات وغيرها ) حسب الجهات القائمة بها ومادروها ودورية البيانات

الأنشطة	القضاء				النقل و المواصلات والتخزين				
	إدارية	الجهة المسؤولة	آخر سنة متوفرة	الدورية	م. ميدانية	م. قبية	إدارية	الجهة المسؤولة	آخر سنة متوفرة
الحكومات *	شامل	قبية	-	-	-	-	-	-	-
١- الإتحاد	-	-	-	سنويا	-	-	X	جهات متقنة	١٩٩٧
( وزارة التخطيط )	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢- أبوظبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣- دبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤- الشارقة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥- رأس الخيمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦- عجمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧- الفجيرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٨- أم القيوين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩- وزارة قطاعية اتحادية	-	-	-	-	-	-	-	-	-

\* توضع علامة ( \* ) إذا كان المسح أو البيانات لا تشمل الإتحاد ككل ، أو تنحصر بالإمارة فقط

ملحق رقم ( ٤ )

بيان بأسماء السادة موظفي وزارة التخطيط الذين حضروا  
محاضرات الدورة التدريبية المكثفة

من إدارة التعاون الخارجي :

الآنسة فاطمة حبروش السويدي

من الإدارة المركزية للإحصاء

السيد ماجد سلطان العلي

السيد فيصل حسين يحيى

السيد محمود النجار

السيد حسين الكاف

السيد زين الدين سالمة

السيدة رضية علي عبدالله

من إدارة التخطيط :

السيد راشد عبد الرحمن النعيمي

السيد عبد القادر أحمد المساوي

الآنسة هاجر أحمد المطروشي

الآنسة حلیمه سالم حمود

السيد رامز بركات دعمش

السيد حمدي يوسف عبدالله

السيد عبد الرحمن شلبي

السيد اسامه اسماعيل

عامر

السيد أمير عابد جمال

السيد عبد الباقي السعدي

السيد طالب عبد الأمير أحمد

السيد السعيد علي موسى حجازي

السيد محمد علاء الدين حسنين

ملحق رقم ( ٥ )

خطة عمل إرشادية لتطبيق نظام المسابقات القومية (١٩٩٣) في دولة الإمارات العربية المتحدة لغاية العام ٢٠٠٥ م.

المعتم الفئوي وغيره من الإحتياجات	المستلزمات من المسوحات ووسائل توثيق وتصنيف والإحصائية	السنوات							المسومات والإحتياجات
		٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
زيارة متابعة من مستشار الأسكوا لتحديد خلال عام ١٩٩٩ بالتشاور لتصميم الإختيار وللمراجعة استملاك المسح الصناعي .	توجيه إختيار قصير ومركز إلى جميع الشركات المنظمة ،وتوزيع النتائج ومن ثم تطبيق التصنيف .							*	<p><u>المرحلة الأولى:</u></p> <p>* تطبيق تصنيف الوحدات والقطاعات المؤسسية .</p> <p>* إعداد الحسابات الجارية :</p> <p>- الإنتاج</p> <p>- توليد الدخل</p> <p>- توزيع الدخل</p> <p>- استخدام الدخل</p>
وضع خطة المسحون بمساعدة فنية من مستشاريين من الأسكوا خلال عام ٢٠٠٠	تتفيذ مسحين أساسيين خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ الأول للصناعة التحويلية والثاني للمزانية الأسرة لعموم الدولة ( يشمل كافة الإمارات ) بزمن واحد وبموجب مفاهيم موحدة ويدرس تنفيذ مسح ثالث عن القطاع الخاص				*	*	*	*	<p><u>المرحلة الثانية:</u></p> <p>* إعداد الحسابات التراكمية</p> <p>- رأس المال</p> <p>- الحساب المالي</p>
مساعدة وإشراف ومتابعة من المستشار الأقليمي في الأسكوا خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بزيارة أو زيارتين كل عام .	تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي وإعداد ميزان مدفوعات وتطوير الإحصاءات المالية . ومحاولة بناء جدول للعرض والإستخدام				*	*	*	*	

ملحق رقم (5)

(تتمة)

خطة عمل إرشادية لتطبيق نظام المسابقات التوثيقية (1993) في دولة الإمارات العربية المتحدة لعافية العام 2005.

المستزادات من المسابقات ووسائل توثيق وتفسير الأهمية	الدعم الفني وغيره من الإحتياجات	السنوات							المسوات والإحتياجات
		٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
تطوير إحصاءات الأسعار وبيانات التكاليف	مساعدة فنية من الأسكو بوزيلتين من المستقل الأقليمي خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤		*		*				المراحل <u>المرحلة الثالثة</u> : * بقية حسابات التراكم - التغيرات الأخرى في حجم الأصول . - إعادة التقييم
تطوير إحصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية والسياحة خلال عام ٢٠٠٣	مراجعة وتدريب وإشراف من المستشار الإقليمي في الأسكو		*						<u>المرحلة الرابعة</u> : * إحصاء حسابات العالم الخارجي . * إحصاء الميزانيات القطاعية والقومية
بعد تطوير إحصاءات أسعار الأصول والمخلفات بتواضعها.	بمعاينة من المستشار الإقليمي		*						

ملحق رقم (5)

(تتمة)

خطة عمل إرشادية لتطبيق نظام المسابقات القومية (1993) في دولة الإمارات العربية المتحدة لغاية العام 2005 م.

الدعم الفني وغيره من الإحتياجات	المستلزمات من المسوحات ووسائل توثيق وتفسيرية وخدماتية القاعدية الإحصائية	السنوات							المسوقات والإحتياجات
		٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
متابعة وإشراف وتدريب من قبل المستشار الإقليمي في الأسوأ	بعد تأسيس شبكة معلومات وطنية تضم إحصاءات وطنية موحدة وإحصاءات قطاعية مفصلة ودراسات ومسوحات متكررة للأسر المعيشية والقطاع الخاص والصناعات الصغيرة	*	*						<p>المراحل</p> <p><u>المرحلة الخامسة :</u></p> <p>* بعض الحسابات البيئية المتكاملة .</p> <p>* بعض الحسابات التابعة :</p> <p>- الصحة</p> <p>- التعليم</p> <p>- الصناعة</p> <p>- الإستخدام</p> <p><u>المرحلة السادسة :</u></p> <p>* إعداد المصفوفات الإجتماعية .</p> <p>* جداول المدخلات والمخرجات</p> <p>- جداول النفقات المالية والتقديرية</p>
متابعة وإشراف وتدريب من قبل مستشار الإسوأ.	دراسات ميدانية إضافية متخصصة، تركز على الاستهلاك والمخبرات الكمية والمالية والتقنية لكافة القطاعات المؤسسية.	*	*						





